بل تخرجها عن القرآنية قطعا لانها ما تخلف بالاعتبار وقد الحشية لابد
من اعتبارها فيما تختلف به ما بين ايراد ان اطلاق اسم المعرف على ما صدق عليه
المعرف انما يكون من حيث تحقق هذا التعريف فيه وصدقه عليه فنقول
الحديث ربما يكون قرآنا لو اعتبر فيه القيود الثلثة المتقدمة
والمكتوبة والمنقولة بالتواتر فاذا قيل فيكون قرآنا لم تكن القيود الثلثة
معتبرة فيه وليس معناه اعتبار قيد الحشية ان يكون مكتوبة او غيرها
من حيث ان قرآن كما زعم بعض شراح المختصر فانه عكس المقصود ولا يتامل
قال وعدم تكفير من انكر كونها من القرآن الخ اقول هذا جواب عما يقال
لو كان قرآنا لوجب اكفار من انكر قراءته لان انكار المقطوع كفر قرآنيته
السابق ومنكر احد الاركان والملازم يبطل لانه لو وقع لتقاعادة والاجماع
على عدم الاكفار وتقوم الجواب ان انكار المقطوع انما يكون كفرا اذا
لم يستند الى شبهة قوية تخرج الحكم من حد الوضوح الى حد الاشكال
وههنا اكذلك لقيام الادلة من الطرفين على زعمها واعلم ان المراد بالشبهة
هنا ما ذكر في الكشف اللامعة وهو ما يشبه الدليل وليس به ولو من اعتقاد
الخصم وتقويتها خفا فسادها بحيث لا يطلع عليه الا بامعان النظر حتى
عد تم صاحبها موفقا لامثال دليل الشافعية في قتل المسلمة بشبهة عند
الحنفية بعني انه ليس بدليل في الواقع لكنه الشافعية حملوه دليلا لاعدم
الملاءمة على عدم دلالته على مطلوبهم بقوته مما عند هم اعضا لخفا فساده
حتى احتاج الى امعان النظر والتامل ودليل الحنفية لما لم يكن عند الشافعية
ولا شبهة من ان هذه الشبهة لا تورث شكا اوهما للطرف الاخر اصلا
وانما تورثه لو لم يقدر ذلك الطرف على ازالتها فاذا ازالوها بالامعان لم
يبق عنده معتبر اصلا لكنا لما احتجنا الى الامعان لخفا فسادها علمنا
هذا الطرف الاخر الذي يتمسك به محذورا حتى لا يكفر
القائل وهذا الحث ما قال المحقق في شرح المختصر الجواب لا سلم الملازمة
وانما نصح لو كان كل من الطرفين لا مقوم فيه شبهة قوية تخرجه عن حد
الوضوح الى حد الاشكال واذا قوي عند كل فرقة الشبهة من الطرف
الاخر فلا يلزم التكفير فاصحل ما قال الشارح في حواشيه عليه فاريحل
اذ في درجات الشبهة القوة ان تورث شكا اوهما والا يسقى الطرف الاخر
قطعيا فليس فيه قوة عند من يتمسك به اما عند الحكم فمن الضعف
بحيث لا يعتد به شرعا ثم قال وقد علمت ولكن كلام الشارح ظاهر في انه قد
توى عنده كل فرقة الشبهة من الطرف الاخر وظهر سر اجماله في الجواب اذ هو

حث

حث قال لقوة الشبهة ولم ينسب القوة الى الطرفين فتدبر والسلام اه
الى سوا السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل قال فانه تقدير زند تعالى
مخونا يعني ان كان له قصد تحقيقه به تعالى زند يقا والا فتقدير مخونا
قال الا انه كان ابقى على عمومه يدخل في الحد الحرف والكلمة الخ اقول
اعلم ان كلام الشارح في هذا المقام غير اضطراب فانه قال مستغنا بالكلية
الوجه بهذا التعريف ان ابقى على عمومه شاملا لحرف المباني من القرآن
وهي التي يتركب عنها الكلم ولا يعتبر قرآنا لا عند الاصوليين ولا عند القرا
لعدم تعلق غرضهم بها وان عدها القرآنا فوجب ان يراد بالمنزل ما دل
على المعنى لظهور ان الانزال ليس الا للافادة فيخرج نحو شاولا كالصاد والراو الما
في ضرب حروف المباني من القرآن وهي احد اقسام الكلمة وشاولا سائر
الكلمات وما فوقها من القرآن وهذا هو الموافق لغرض الاصولي وذلك
لان بحثه عن احوال الكتاب والسنة وغيرها ليس الا من حيث كونها دليلا
شرعيا كما تقرر فيما سبق والدليل عندهم ما يمكن التوصل بصحيح النظر
فيه الى مطلوب خبري وما لجملة هو ما يشعر على وجه الدلالة وهو لا يحصل
لزمت النسبة لعدم تبين كون العالم دليلا على الصانع ما اشتمالها على الحروف
وهو ضعيف قد يكون اسما او فعلا او حرفا وهذا بحثوا عن احوال العام والخاص
والمشترك والحقيقة والمجاز والامر والنهي والمطلق والمقيد وحروف
المعاني وغير ذلك من المفردات وجعلوها من اقسام النظم الذي هو عبارة
عن الكلام ولان بعض الاسماء من كلمات القرآن اية كما مر وكذا بعض
الحروف عند البعض كحرف وص ون وق كما صرح به في التلويح
وان كان في كونها حروفا مناقشة لانها وان كانت حروفا في الكتابة لكنها
اسامي الحروف كما صرح به صاحب الكشاف فقولهم محمل على ما ذكرنا لم يصح
البحث والتقسيم ولا عد الكلمة اية بل لا يعطى حكم القرآن بكل كلمة او كلمتين
فصاعدا ما لم يبلغ حد الاية عند اكثر القرا لغلبة من حركة مسه على المحدث
وتلاوته على الجنب وان دلت على حكم شرعي لكن ذلك امر اخر متعلق
بنظر الفقيه لا الاصولي ويدل على صحة ما ذكرنا ان الامام شمس الائمة
السرخسي بعد ما وافق القرا فيما ذكر في المبسوط وعن قال في اصول الحاد
ما دون الاية والاية القصيرة ليست بمحدث وهو قرآن بمنزلة الحلم
قطعا وكفى به دليلا قال وعلى ما دل عليه سياق كلام المص المراد بما
نقل مجموع ما نقل الخ اقول فيه ان مراد المص ما نقل مجموع ما نقلنا
على ما دل عليه سياق كلامه لانه جعله خبرا للجموع الشخصي لا المعنى

Copyright © King Saud University